الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/53/L.2
29 September 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثالثة والخمسون
جنيف، ٢٧ أيلول/سبتمبر - ٢ تشرين الأول/أكتوبر
و١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ١٢من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم
في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

المقرر: السيدة آنا إينيس روكانوفا (أوروغواي)

المتحدثون:

رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية مدة ولايته	بيلاروس باسم المجموعة دال
رئيس مجلس التجارة والتنمية	بنن باسم أقل البلدان نمواً
الأمين العام للأونكتاد	سويسرا
باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين	الولايات المتحدة
الأرجنتين باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي	العراق
أنغولا باسم المجموعة الأفريقية	جيبوتي
أفغانستان باسم المجموعة الآسيوية	رابطة حماية المستهلكين الأوغنديين باسم المجتمع المدني
فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه، ألا وهما بلغاريا ورومانيا	

مذكرة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وترسل طلبات إدخال تعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم **الثلاثاء الموافق ١٧ تشرين الأول/أكتوبر** ٢٠٠٦ على العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, fax no. 917 0056, tel. No. 917 1437

أولاً – البيانات الافتتاحية

١- قال **رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية مدة ولايته** إن الهيئات المختلفة التابعة للأونكتاد قد واصلت القيام مع أمانة الأونكتاد على مدى العام الماضي بدور مهم لزيادة تحديد ملامح القضايا الإنمائية في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ذلك أن ولاية الأونكتاد تتمثل في مناقشة قضية تنمية التجارة وتعزيزها بطريقة متكاملة هي وقضايا التمويل والاستثمار والتكنولوجيا ذات الصلة. وقد أتاح الأونكتاد للحكومات مدخلات في مجال السياسة العامة بفضل البحوث التي يجريها وتحليله للاتجاهات الاقتصادية وكذلك من خلال التقارير الرئيسية التي يصدرها. وتمشياً مع روح توافق آراء ساو باولو، تُوجه الأنشطة التي يقوم بها نحو فهم الاتجاهات الدولية وجعل العولمة عملية سليمة للتنمية.

٢- وقد أسهم الأونكتاد في الاجتماعات الرفيعة المستوى التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في عدة مؤتمرات دولية. كما أنه واصل أنشطته في مجال التعاون التقني للمساعدة في بناء قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأقل البلدان نمواً. وقال المتحدث إنه على ثقة من أن الأونكتاد لن يكف عن الاضطلاع بمسؤولياته بنشاط وبشكل متكامل إخلاصاً للولاية التي أنيطت به.

٣- وقال **رئيس مجلس التجارة والتنمية** إن الاستعراض النصفي للأونكتاد وإصلاح الأمم المتحدة وتقرير فريق الشخصيات البارزة كلها أعمال وضعت الأونكتاد في ملتقى الطرق. وهذا من شأنه أن يسهم في تعزيز دوره وتحسين سير عمله وزيادة الأثر الناتج عن أنشطته في مجال التعاون التقني. فقد أنشئ الأونكتاد للحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة في مجال التجارة العالمية وذلك بمعالجة مسألة التجارة والتنمية بطريقة متكاملة فضلاً عن القضايا ذات الصلة المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويمكن تذليل العقبات التي تعترض التنمية ببذل جهود جماعية تتحمل فيها جميع الأطراف المؤثرة مسؤولياتها. فالقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أطراف مؤثرة تتزايد أهميتها على الصعيدين الوطني والدولي ويجب أن تشترك بالكامل في هذه الجهود. على أنه ينبغي في إطار هذا العقد الاجتماعي الجديد أن تستفيد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من هامش عمل واسع بما فيه الكفاية لتحديد سياساتها.

٤- وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يركز اهتمامه على القضايا التي تتسم بأهمية خاصة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً لمساعدتها على الاستفادة من العولمة. ففي إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية، ينبغي له المضي قدماً لبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الرئيسية في مجالي التجارة والتنمية، ليييسر بطريقة غير مباشرة عقد جولة الدوحة وحفز التعاون بين الجنوب والجنوب. وهذا التعاون يجب ألا يحل محل التعاون بين الشمال والجنوب أو التعاون المتعدد الأطراف. فلا تزال البيئة الدولية المؤاتية والنظام التجاري المنفتح والمنصف عنصرين أساسيين لإدماج بلدان الجنوب في العولمة وتحقيق تنميتها. ولا بد للدول الأعضاء من تزويد الأونكتاد بموارد كافية ومنظورة حتى يتسنى له مساعدة البلدان على التماس حلول دائمة وزيادة فهم احتياجاتها وأولوياتها، والتحديات التي تواجهها والحلول اللازمة لها، فضلاً عن توفير التعاون التقني لها. وأعرب المتحدث عن أمله في أن تتوافر لدى الدول الأعضاء الإرادة والاقتناع اللازمين لتعزيز نهج الأونكتاد العالمي الفريد والإسهام من ثم في تعزيز أوجه التفاعل بين التجارة والتنمية.

٥- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن دور الأمم المتحدة في توليد الآراء بشأن سياسة التنمية ومناقشتها أساسي الآن أكثر من أي وقت مضى، وإن على الأونكتاد القيام بدور رئيسي في هذا المسعى. فقد كانت مهمة الأونكتاد الرئيسية على الدوام، ويجب أن تظل، معالجة قضيتي التجارة والتنمية ذوى الصلة بالبلدان النامية. فإذا أريد للأونكتاد أن يواصل الإسهام في المناقشة الأوسع نطاقاً التي تجريها الأمم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية، وجب عليه إبقاء منظور التنمية في الصدارة والضغط لتجاوز الحدود الراهنة.

٦- وألقى الضوء على عدد من أمثلة الأعمال التي قام بها الأونكتاد في الآونة الأخيرة، وبخاصة البحوث والتحليلات التي أجراها، والطريقة التي أسهم بها هذا العمل في الحوار الأوسع نطاقاً الخاص بسياسة التنمية. فبدأ بالنظر إلى التقارير الأخيرة التي أصدرها الأونكتاد. وقال إن *تقرير هذا العام بشأن التجارة والتنمية* قد بحث آفاق الاقتصاد العالمي في الأجل القصير والقضية الأطول أجلاً المتمثلة في معرفة الكيفية التي يمكن بها التعجيل بالاستثمار ونمو الإنتاجية والتغيير الهيكلي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تناول التقرير، بشكل خاص، التوازن بين الاستقلال الوطني في مجال السياسة العامة والإدارة العالمية الفعالة. وتصدى *تقرير هذا العام بشأن أقل البلدان نمواً* لقضية بناء القدرات وتضمن نداءً لإجراء تحول نموذجي من نهج للاستهلاك - ونهج يوجه للتبادل للحد من الفقر إلى نهج للإنتاج - ونهج يوجه للعمالة. أما التقرير الأخير الذي تناول التنمية الاقتصادية في أفريقيا، فقد بحث الطريقة التي يمكن بها لنظام المعونة الدولية أن يفي بوعده لتنشيط النمو والحد من الفقر، واقترح هندسة جديدة لتقديم المعونة الدولية. وقد لاحظ الأمين العام أيضاً المساهمة التي قدمها *تقرير الاستثمار العالمي* الذي تناول بالدراسة مسألة تدويل البحث والتنمية في نشرة عام ٢٠٠٥ والذي سيتناول في نشرة هذا العام دراسة نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية من الاقتصادات الوطنية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٧- وأشار الأمين العام إلى المساعدة التي قدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني. ولاحظ بوجه خاص التحليل الذي أجراه لإلقاء الضوء على الحالة الحرجة التي يواجهها الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة، والاقتراحات التي قدمها الأونكتاد لاتخاذ تدابير ومبادرات لتجنب الانهيار الاقتصادي. وفي مجال العلم والتكنولوجيا، أفاد بأن الأونكتاد أجرى تحليلاً في مجال السياسة العامة لزيادة التوعية بأهمية مشاطرة الخبرات الوطنية وأنه يبحث الطريقة التي يمكن بها سد الثغرة التكنولوجية. وألقى الضوء أيضاً على عمل الأونكتاد في مجال مساهمات الشركات في تحقيق التنمية، وهي المساهمات التي تشدد على البعد الاقتصادي الذي تنطوي عليه مسؤولية الشركات.

٨- واسترعى الأمين العام الانتباه إلى عمل الأونكتاد في مجال بناء التوافق في الآراء ومجال المساعدة التقنية. وقد تم التسليم بالمساعدة التي يقدمها للبلدان النامية في المفاوضات التجارية والمفاوضات التي تعقد بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وبالدور الذي يقوم به أيضاً كشريك في مناقشة مبادرة المعونة من أجل التجارة وتفعيلها وتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، أشير بالتحديد إلى الجهود التي يبذلها الأونكتاد في الوقت الحاضر مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية لتنمية القدرات التجارية كمثال على نهج الأونكتاد الذي يضم عدة أطراف مؤثرة. وعلاوة على ذلك، فقد أثنى على دعم الأونكتاد لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ الذي توصل في الآونة الأخيرة إلى توافق في الآراء بشأن أداة تقنية جديدة هي نشرة الأونكتاد المعنونة *الإرشادات المتعلقة بالممارسات الجيدة في كشف البيانات في سياق إدارة الشركات*، والتي تهدف إلى تعزيز شفافية الشركات وإعادة الثقة إلى المستثمر.

٩- وفي الختام، أشار الأمين العام إلى واحدة من توصيات فريق الشخصيات البارزة، ألا وهى إقامة شبكة عالمية من مراكز البحوث المتخصصة في أنشطة الدعوة وتحديد الاستراتيجية في مجال السياسة الإنمائية. وأعرب عن الأمل في إقامة هذه الشبكة بدعم الدول الأعضاء وبالتشاور معها.

١٠- وأكد **ممثل باكستان** متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** على أهمية الأونكتاد باعتباره المنظمة الرئيسية داخل منظومة الأمم المتحدة التي تتولى معالجة قضيتي التجارة والتنمية بطريقة متكاملة هي والمجالات الأخرى ذات الصلة المتمثلة في الاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. وقد كان دور الأونكتاد قيد الدراسة الدقيقة؛ وفي رأي مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الأونكتاد يعد الآلية الحكومية الدولية الوحيدة المختصة لضمان تنفيذ عمل كل من الركائز الثلاث (البحث وبناء توافق الآراء والتعاون التقني) وفقاً للولاية التي أنيط بها من المؤتمرات التي تعقد كل أربع سنوات.

١١- وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد شجعتا مجلس التجارة والتنمية على إرسال إشارة صريحة للإفادة بأن الأونكتاد يعتزم القيام بدور رئيسي في آلية التنمية التابعة للأمم المتحدة. فهو يستمد قوته وشرعيته من عالمية العضوية فيه ومما أثبته من قدرة على تعزيز إدماج البلدان النامية بنجاح في الاقتصاد العالمي. فلا ينبغي إضعاف ولايته ولا استبدالها بغيرها أو تصنيفها خلال عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية في الوقت الحاضر. وليس هناك ما يدعو إلى إعادة اختراع الأونكتاد؛ بل إن ما يحتاج إليه هو إعادة تنشيطه لتأتي أعماله معبرة عن ضمير التنمية في العالم. وشددت مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن التركيز على التنمية في عمل كل من ركائز الأونكتاد الثلاث هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يتيح للمنظمة القدرة على الاحتفاظ بأهميتها والحصول على ثقة وأمانة البلدان النامية. وقد كررت مجموعة الـ ٧٧ والصين أيضاً أهمية النهج التسلسلي في عمل الركائز الثلاث: يجب أن يغذي البحث والتحليل ركيزة بناء توافق الآراء التي يجب أن توجه بدورها المساعدة التقنية.

١٢- وفيما يتعلق بالفشل الذي منيت به المفاوضات مؤخراً في الجولة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية في الدوحة، قال إن المجموعة تسلم بأهمية دور الأونكتاد وبالمساهمات التي يمكن له تقديمها في المداولات الدولية بشأن سياسة التجارة. فالدور الذي يقوم به الأونكتاد هو دور مميز لأنه يتسم بطابع تداولي ويتجه نحو التنمية، ولأن ولايته بشأن بناء توافق الآراء في قضيتي التجارة والتنمية خالية من عوامل الكبح التي ترتبط بالمفاوضات التي تجري في منظمات أخرى. وشددت المجموعة على ضرورة مواصلة اللجوء إلى الأونكتاد للاستفادة مما أثبته من كفاءة وفائدة لإعداد قانون غير ملزم يحفز على وضع القواعد في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ويشجع على ذلك ويكمل هذه العملية. ومن شأن ذلك أن يساعد على إحراز تقدم لبناء التوافق في الآراء في هذه المنظمات وأن يسهم في تأمين سيادة طابع النظام الاقتصادي الدولي المتعدد الأطراف واستدامته.

١٣- وقد أتاح توافق آراء ساو باولو للأونكتاد ولاية صريحة لا غموض فيها لتعزيز الترابط النظمي، بما في ذلك بالتعاون مع منظمات دولية أخرى وبمتابعة كبرى مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتعرب المجموعة عن الأمل في أن تساهم العروض والمداولات في مجلس التجارة والتنمية والحوار المقبل الرفيع المستوى بشأن السياسة العامة في الاجتماع الرسمي الأخير للاستعراض النصفي في استكشاف سبل ووسائل تعزز الترابط النظمي وذلك باستعراض ما تم إنجازه وتعيين ما ينبغي للأونكتاد القيام به من حيث الوظائف التي عهد به إليه مؤتمر ساو باولو في مجالات مهمة مثل حيز السياسات ومسؤولية الشركات في مجال التنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٤- واستطرد قائلاً إن تقرير الأونكتاد لعام ٢٠٠٥ عن التنمية في أفريقيا قد حظي بثناء مجموعة الـ ٧٧ والصين لتحليله المفيد لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. ووجهت المجموعة الدعوة مرة أخرى للقيام بعمل تحليلي مماثل لآسيا وأمريكا اللاتينية لوضع صورة كاملة تشمل العناصر المؤيدة والعناصر المعارضة للاتجاهات الراهنة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٥- وفي الختام، شدد الممثل على ضرورة تعزيز ركيزة الأونكتاد المتعلقة ببناء توافق الآراء سعياً لاستعادة روح المنظمة وتعزيزها.

١٦- وشكر ممثل الأرجنتين متحدثاً باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي** الأمانة على إدراج برنامج ما بعد جولة الدوحة في جدول أعمال دورة مجلس التجارة والتنمية. ومع ذلك، أعربت المجموعة عن أسفها لعدم الإشارة إلى المفاوضات المتعلقة بالإعانات التي تقدم إلى مصائد الأسماك. ولاحظ المتحدث المساعدة التقنية القيمة التي يقدمها الأونكتاد في مجال المفاوضات والدعم الذي يتلقاه من البلدان المانحة، من بينها المملكة المتحدة وإسبانيا. وقد أثار توقف جولة الدوحة القلق وكان له أثر سلبي على ولاية جدول أعمال الدوحة في مجال التنمية. ولا ينبغي لجولة الدوحة، ولا يمكن لها، أن تكرر ما حدث في جولة أوروغواي التي لم تحقق للبلدان النامية فوائد ذات مغزى، وأثارت تكاليف مرتفعة في مجال التكيف، وحدت من حيز السياسات لتنفيذ سياسات التنمية الوطنية وأضفت صبغة شرعية على التدابير المشوهة للتجارة التي تطبقها البلدان النامية.

١٧- ومن المجالات الرئيسية التي تثير قلق مجموعة أمريكا للاتينية وبلدان الكاريبي القضايا الزراعية. وفي هذا الصدد، قدمت مجموعة الـ ٢٠ اقتراحاً يمكن أن يكون بمثابة قاعدة لإجراء مناقشات جدية. وينبغي وضع ضوابط تحكم تقديم الإعانات واتخاذ تدابير مماثلة مشوهة للتجارة. ويجب احترام الاتفاق المتعلق بإزالة إعانات التصدير إزالة تامة والاستناد إليه لإعادة عقد المفاوضات. وفي مجال السلع الصناعية، نفذ أعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي عملية تحرير أحادية مهمة في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية ومع البلدان المتقدمة أيضاً. ولم تعكس الاقتراحات الطموحة التي قدمتها البلدان المتقدمة الصعوبات التي تواجهها بلدان عديدة في المنطقة للمضي بالتحرير إلى مدى أبعد. ولم تكن تكاليف التكيف بسيطة على نحو ما دلت عليه دراسة الأونكتاد. وفيما يتعلق بالخدمات، لم تف العروض التي قدمتها البلدان المتقدمة حتى الآن بالتطلعات المشروعة لأعضاء مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي. ويتوقف مستقبل جولة الدوحة على استعداد الشركاء التجاريين الرئيسيين لاحترام التطلعات المشروعة للبلدان النامية وعلى نتائج يجب أن تساعد في تحقيق الأهداف المتوخاة من المفاوضات الزراعية والصناعية على نحو ما تعكسه الفقرة ٢٤ من إعلان هونغ كونغ الوزاري. ويحتاج الأمر بالمثل إلى عملية تكفل المشاركة الكاملة لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمكن للأونكتاد القيام هنا بدور رئيسي بدعم الحوار وتبادل الآراء في منتدى يعزز بناء توافق الآراء، ويمكنه القيام بدور نشط في مبادرة المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك بتعريف عناصرها وتنفيذها.

١٨- وأثنى المتحدث على *تقرير التجارة والتنمية* ٢٠٠٦ الذي أعده الأونكتاد. وفيما يتعلق بمحتواه، أفاد بأن عمليات التنمية تتطلب سياسات نشطة ومناقشة المرونة المتاحة للبلدان النامية بشأن هذه السياسات. واقترح مناقشة هذه المسألة في الأونكتاد. ولاحظ أيضاً أن النظام المالي الدولي الراهن عاجز عن التأثير على أسباب الاختلالات المالية الدولية، في حين أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية يقدمان إطاراً

متعدد الأطراف أكثر شمولاً وفعالية. هذا بالإضافة إلى أن القواعد والالتزامات، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وإن كانت تنطبق بالتساوي على كل دولة عضو من وجهة نظر قانونية، فإنها لا تنطبق كذلك من وجهة نظر اقتصادية. وطلب إلى الأمانة أن تضمن تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٧ وجدول أعمال الدورة القادمة لمجلس التجارة والتنمية دراسة عن منطقة مجموعة أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي، بما في ذلك عمليات التكامل الإقليمي.

١٩- وفي الختام، أعرب المتحدث عن تقديره لمذكرة الأونكتاد الأساسية التي تدل على مشاركة المنظمة الأساسية في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، وشجع الأمانة على الاستمرار في إنجاز هذه الأعمال، في حدود ولايتها، بما في ذلك بصدد قضايا الملكية الفكرية.

٢٠- وقال ممثل **أنغولا** متحدثاً باسم **المجموعة الأفريقية** إن النمو في أفريقيا قد تحقق بخطى سريعة منذ عام ٢٠٠٣ وإن نسبة الـ ٥ في المائة المتوقعة في عام ٢٠٠٦ ستمثل أداءً متيناً وتحسناً كبيراً على مدى الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٠. على أن نمو دخل الفرد لا يكفي حتى الآن للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع الترحيب بتحسن البيئة الخارجية الذي أسهم في تحقيق النمو، فإن شروط وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق لا تزال تخضع لقيود تفرض على المنتجات المستهدفة التي استبعدت في حالات كثيرة القطاعات التي تستمد منها الاقتصادات الأفريقية أقصى فوائدها. فالتحدي الذي تواجهه أفريقيا يتمثل في ترجمة هذا التحسن إلى نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر بالفعل ورفع مستوى الرفاه. وثمة قيود أخرى هي ركود أسعار الصادرات الأفريقية، وارتفاع أسعار وارداتها من النفط وتكاليف النقل. وتشمل الاحتياجات الملحة تنويع الإنتاج والصادرات، والمعونة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الدين، وإحراز تقدم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقال إن المجموعة الأفريقية توافق على الاستنتاجات التي خلص إليها *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦* والمتعلقة بضرورة توفير حيز للسياسات، وعلى ما ورد في *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦* بشأن ضرورة تنمية القدرات الإنتاجية. ويجب أن يشكل ذلك، إلى جانب الحاجة إلى زيادة العمالة الإنتاجية، لب استراتيجيات الحد من الفقر. على أن القطاعات الاجتماعية، مثل قطاعا التعليم والصحة، تشكل هي الأخرى جزءاً من عملية تنمية القدرات الإنتاجية.

٢١- واسترعت المجموعة الأفريقية الانتباه إلى ضرورة توفير المزيد من المعونة لإعادة تحقيق التوازن في تشكيل قطاعاتها وتقديمها كدعم مباشر لحكومات أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، ينبغي استئناف مفاوضات الدوحة على وجه السرعة وينبغي للأونكتاد القيام بدور رئيسي في أية آلية يتم إنشاؤها لتقديم المعونة من أجل التجارة ومواصلة تقديم مساعدته للمفاوضات التجارية، والتجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، والتجارة والبيئة.

٢٢- وقال ممثل **أفغانستان** متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية** إنه يؤيد البيان الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن هذا الاجتماع يعقد في بيئة تتسم بعدم اليقين، ورحب الممثل بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة لزيادة المعونة وتخفيف عبء الدين. على أن شروط الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة لا تزال منحازة ضد البلدان النامية، وأعرب عن الأمل في أن يتم تناول هذه المسألة بمزيد من الجرأة في المفاوضات التجارية المقبلة. ولا تزال الفرصة متاحة أمام جولة الدوحة لتحقيق طموحات "جولة التنمية" شريطة أن تأخذ جميع الأطراف تعهدات التنمية مأخذ الجد.

٢٣- ولاحظ المتحدث الدور الرئيسي الذي يقوم به الأونكتاد لمساعدة البلدان الآسيوية على الإفادة من التجارة بفعالية لتسلق سلم التنمية. وقال إنه بالرغم من "المعجزة الآسيوية، فإن آسيا تواجه تحديات ضخمة في مجال التنمية. وينبغي مواصلة الأداء الدينامي الذي حققته المنطقة في الآونة الأخيرة وتمديده إلى بلدان أخرى وإدراجه في عمليات التنمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالمتابعة الفعالة للالتزامات التي تم التعهد بها بشأن التجارة الدولية. وقد طُلب إلى الأونكتاد تقديم مساهمات ملموسة لتنفيذ هذه الالتزامات ويمثل الترابط النظمي وحيز السياسات عنصرين بالغي الأهمية في نظر آسيا. وباختصار، ينبغي إعادة توجيه عملية العولمة التي افتقرت حتى الآن إلى التوازن، وإدارتها على نحو أفضل لتيسير التنمية.

٢٤- ومع الترحيب بالتطورات التي شهدتها أقل البلدان نمواً بتحسن النمو الذي بدأ في عام ٢٠٠٠ وبلغ حوالي ٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، هناك بعض أوجه القلق. أولاً، لا يزال عدد من (ربما أغلب) أقل البلدان نمواً لا يستفيد من تجدد فرص النمو العالمي، وثانياً، فإن قابلية النمو للإدامة هشة لأن هناك ظروفاً عديدة لا يمكن التنبؤ بها.

٢٥- ولذلك ينبغي إعادة تنشيط دور الأونكتاد في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وتشتد الحاجة إلى ذلك بوجه خاص بعد توقف مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وأبدى المتحدث تقديره للأعمال التي يقوم بها الأونكتاد في مجالي التحليل والتعاون التقني لدعم انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية. وقال إنه يتطلع أيضاً إلى الاستعراض النصفي للأونكتاد وإلى اشتداد عوده، وأعرب عن الأمل في أن تتم عملية بناء توافق الآراء في شكل نتائج متفاوض عليها يمكن نقلها إلى الأمم المتحدة في نيويورك.

٢٦- وقال مندوب **فنلندا** متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه، ألا وهما بلغاريا ورومانيا** إن على الأونكتاد دوراً مهماً ينبغي له القيام به في مجالات مثل التكامل الإقليمي، والتعاون بين الجنوب والجنوب، والاعتماد على السلع الأساسية، وإدراج التجارة والنمو والاستثمار في خطط التنمية الوطنية، والحد من الفقر واستدامة التنمية. وبالإشارة إلى *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦*، قال إن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على الاقتراح الوارد فيه والذي يفيد بأن الحل الوحيد لمشاكل كثيرة هو زيادة المرونة في مجال السياسة العامة. أما فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، فقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على الفكرة التي تنادي بأن تكون البلدان النامية منفتحة على مناقشة هذه المعاملة استناداً إلى معايير موضوعية. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن "التنمية الاقتصادية في أفريقيا"، قال إنه مفيد لأنه يطرح أسئلة أساسية حول طرق توزيع المعونة ونوعيتها. وإن الاتحاد الأوروبي يولي الأولوية لتنمية أفريقيا وأشار إلى برامجه ذات الصلة. هذا فضلاً عن أن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي للاتحاد الأوروبي في تنمية أفريقيا وأنه يؤيد تماماً برنامج الآراء والإجراءات الشامل الذي أدرجته لجنة أفريقيا في تقريرها المعنون "مصلحتنا المشتركة".

٢٧- وفيما يتعلق *بتقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦*، قال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على الاتجاه الرئيسي الوارد فيه، وهو أن تعزيز القدرات الإنتاجية يمثل تحدياً رئيسياً لأقل البلدان نمواً، وأضاف قائلاً إن الإنفاق الكافي على القطاع الاجتماعي يمثل هو الآخر شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة. وكان يجب أن يشكل التقرير عن الإطار المتكامل جزءاً من تقرير أقل البلدان نمواً وينبغي في المستقبل زيادة التشديد على دور الإطار المتكامل عند تناول احتياجات أقل البلدان نمواً والمساهمات التي يقدمها الأونكتاد. كما أن برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً جوهري لتحسين حالة هذه البلدان، ويمثل احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومعايير العمل الرئيسية، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية متينة،

والإدارة السليمة، والسياسات الاقتصادية السليمة وتحسين الهياكل الأساسية أساساً للنمو الاقتصادي المستدام. وينبغي تعزيز عمل الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، خاصة تنفيذ الإطار المتكامل على المستوى القطري، مع مراعاة ما حققته أهداف برنامج عمل بروكسل وتخصيص موارد كافية في هذا الصدد.

٢٨- وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، قال إن الدول المستفيدة من برامج المساعدة التقنية تعرب عموماً عن ارتياحها لها، ولكن الاتحاد الأوروبي يطلب الحصول من الأمانة على عدد أكبر من التقارير الفعلية والتقارير التي يتم إعدادها على أساس النتائج المحققة لأنه يمول ٦٠ في المائة من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد. وإن من دواعي سرور الاتحاد الأوروبي الأولوية التي يوليها الأونكتاد لترشيد مساعدته التقنية لزيادة فعاليتها، وينبغي له الاستعداد للقيام بدور نشيط في تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة في المستقبل.

٢٩- وفيما يتعلق بجدول أعمال التنمية الذي اعتمد في الدوحة، قال إن التكاليف التي ستترتب على عدم عقد مفاوضات ستكون مرتفعة للغاية، خاصة بالنسبة لأكثر البلدان النامية ضعفاً، وسيبذل الاتحاد الأوروبي كل ما بوسعه لضمان استئناف المفاوضات في وقت مبكر.

٣٠- وفي الختام، قال المتحدث إن الاتحاد الأوروبي قد تعهد بتعزيز الأونكتاد وإنه يتطلع إلى مناقشة التوصيات الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة لتعزيز الأونكتاد.

٣١- وقال ممثل **بيلاروس** متحدثاً باسم **بلدان المجموعة دال**، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال الذي يتناول الترابط والتنمية، إن مجموعته تقدر *تقرير التجارة والتنمية لعام* ٢٠٠٦ لما يتضمنه من آراء جديدة حول تصميم السياسات الاقتصادية لتمكين البلدان النامية من تحقيق النجاح في البيئة العالمية. وتعتقد المجموعة أن نتائج التقرير يمكن أن تكون ذات صلة أيضاً للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإن النشرات الأخرى التي يصدرها الأونكتاد تمثل مصدر معلومات في غاية الأهمية لصانعي السياسة العامة والباحثين في بلدان المجموعة دال. وتولى عناية خاصة *لتقرير الاستثمار العالمي لعام* ٢٠٠٦ القادم واهتمامه بالاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان غير البلدان المتقدمة وآثره على التنمية. وتعرب المجموعة مرة أخرى، كما حدث في الماضي، عن بالغ تقديرها للأعمال التحليلية والبحثية التي يقوم بها الأونكتاد، خاصة بشأن العولمة والتجارة والتنمية.

٣٢- وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال الخاص ببرنامج عمل ما بعد الدوحة، قال إن الأونكتاد يتيح في رأي مجموعته فرصة فريدة لتبادل الآراء والأفكار بصراحة. وهذا من شأنه أن يزيد تفاهم واستعداد الدول وأن يسهم في بناء الثقة وتوافق الآراء بشأن قضايا رئيسية تتسم بأهمية بالنسبة للبلدان النامية البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي للأونكتاد القيام بدور رئيسي في مبادرة المعونة من أجل التجارة بتوفير المساعدة للبلدان المؤهلة لأنه يتمتع بالخبرة والكفاءة ولأن اتجاهه هو اتجاه إنمائي.

٣٣- وفي الختام، قال الممثل إن مجموعته تولي أولوية عليا للتعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد والذي يركز على مساعدة البلدان غير البلدان المتقدمة على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وإنها توجه الشكر إلى البلدان المانحة وإلى أمانة الأونكتاد على ما تقدمه من مساعدة في ميادين مثل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبناء القدرات لعقد جولة الدوحة وغيرها من المفاوضات التجارية، وتعزيز الاستثمار وإبرام الاتفاقات، وإدارة الديون وتيسير

التجارة. كما أنها تثني على الجهود التي تبذلها أمانة الأونكتاد لتأمين التمويل المنظور لعقد دورات تدريبية بشأن جدول الأعمال الاقتصادي الدولي (الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك).

٣٤- وشدد ممثل **بنن** متحدثاً باسم **أقل البلدان نمواً** على أنه ينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات التجارية الإسهام بقدر أكبر في تنمية البلدان النامية. وألقى الضوء على قضية الترابط في إطار التجارة والتنمية على نحو ما تم تحليلها في *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٦*. وقال إنه يوافق على مبادئ توجيه عملية وضع الاستراتيجية ذات الصلة بتنمية التجارة، وعلى الحاجة إلى إتاحة حيز للبلدان النامية لوضع سياسات عند تنفيذ السياسات التجارية.

٣٥- وانتقالاً إلى الاستعراض النصفي لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، لاحظ أن التقديم الذي أحرز في هذه البلدان كان محدوداً، كما دل على ذلك بوضوح *تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٦*. ولا بد من وضع نموذج جديد يولي الأولوية للقدرات الإنتاجية التي سيحتاج إليها الوضع خلال الأعوام الـ ١٥ القادمة لمواجهة أزمة العمل في أقل البلدان نمواً. ولذلك أعرب عن الأسف لأن الأمر لا يزال يتطلب إحراز تقدم لبلوغ الأهداف الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً.

٣٦- وشدد المتحدث على الحاجة إلى زيادة المعونة الدولية لصالح البلدان الأفريقية لأنها تشكل غالبية اقل البلدان نمواً. على أنه أعرب عن قلقه إزاء كفاءة وأثر المعونة الدولية على الحد من الفقر والنمو. وقال إنه يوافق على الاقتراح لإصلاح النظام التجاري المتعدد الأطراف من حيث ما يتعلق بتقديم المعونة لخفض تكاليف الصفقات وزيادة الاتساق والحد من صعوبة التنبؤ في نظام المعونة الراهن. وفي الختام، استرعى المتحدث الانتباه إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع المدني في تعيين الحلول لقضايا التجارة والتنمية.

٣٧- واسترعى ممثل **سويسرا** الانتباه إلى الاتجاهات الإيجابية الحديثة التي توفرت للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي والتي تساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. على أنه أعرب عن قلقه إزاء التحديات التي لا تزال البلدان النامية تواجهها، ورحب *بتقرير أقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٦* الذي شدد على ضرورة بناء قدرات أكبر على التوريد وزيادة الاهتمام بتنمية القطاع الخاص بوصفه قوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة للقارة الأفريقية التي هي بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، ألقى المتحدث الضوء على دعم بلده للمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، خاصة الملكية والاتساق والمواءمة.

٣٨- وقد أبدي القلق أيضاً بشأن أوجه عدم اليقين الناتجة عن توقف مفاوضات الدوحة، ورحب الممثل بأنه تم في الآونة الأخيرة التشديد على مبادرة المعونة من أجل التجارة وأولوياتها باعتبار أنها يمكن أن تسمح بزيادة كفاءة المعونة وتنسيقها.

٣٩- واقترح المتحدث دراسة طرق الاضطلاع بعمليات الاستعراض النصفي للاستفادة من الدروس المستخلصة وتحسين أداء الأونكتاد. وستقترح طرق لإعادة تنشيط الأونكتاد على أساس مراكز التفوق التابعة له وأولوياته وعلى أساس الاقتراحات المقدمة من فريق الشخصيات البارزة. وسيرحب بلده بالخطوات الملموسة التي ستتخذ لتفعيلها وتحديد جدول زمني لتنفيذها.

٤٠- وفي الختام، أعرب المتحدث عن دعمه لتقوية الأونكتاد وسماع صوته وأفاد بأن بلده قد تعاون بنجاح مع كثير من شعب وبرامج الأونكتاد.

٤١- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن على الأونكتاد أن يحدد مزاياه النسبية بوضوح بالنسبة لوكالات أخرى في إطار التنمية المتكامل للأمم المتحدة وأن يوردها بالتفصيل. وعليه أن ينشئ آليات لإسداء مشورة متسقة في مجال السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية على أساس البحوث التجريبية السليمة، والاستعراض التحليلي الدقيق والموضوعي، وأفضل الممارسات في الاقتصادات الناشئة، معترفاً بأن ليست هناك وصفة واحدة تنفع الجميع لتحقيق التنمية.

٤٢- وبما أن الاقتصاد العالمي يُستحث اليوم بالتمويل الخاص والتجارة، فيجب أن تشمل استراتيجية التنمية تولي العناصر الوطنية زمام الأمور، وبناء القدرات، والإدارة العادلة والشاملة، والمؤسسات الفعالة وسيادة القانون، وانفتاح الأسواق، والاستثمار التجاري والإنتاجي، واستدامة البيئة وتعبئة الموارد المالية. ولا بد للأونكتاد أن يركز على الحلول العملية والتي أثبتت جدواها لتذليل العقبات التي تعترض تكوين المنشآت التجارية، وتحقيق النمو، والمنافسة، وإنشاء بيئة تنظيمية تتيح الإمكانيات لأصحاب المشاريع التجارية وتطلق العنان للقطاع الخاص كقطاع محرك للتنمية. وسيتسنى له بذلك مساعدة البلدان على بناء نظم ديمقراطية واقتصادات سوقية ودعم الجهود الدولية لبناء اقتصاد عالمي أكثر تحرراً وانفتاحاً يمكن أن يستفيد منه الجميع، بما في ذلك بعقد جولة تنمية ناجحة في الدوحة.

٤٣- وألقى ممثل **العراق** الضوء على أهمية الأونكتاد كمنتدى للتداول وبناء التوافق في الآراء بشأن تحديات العولمة والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية. وأشار إلى عدد من الإصلاحات الاقتصادية التي حققها العراق. فقال إن الحكومة العراقية كانت قد اتخذت خطوات سريعة لتحويل اقتصادها من اقتصاد يخضع للرقابة الاقتصادية المركزية إلى اقتصاد سوقي تقل فيه عناصر اللامركزية لتشجيع المؤسسات الخاصة والدينامية الاقتصادية وتوظيف رؤوس الأموال في الأسواق. وقد شملت مرحلة الانتقال الاقتصادي هذه خفض الحواجز التجارية وسن قوانين للاستثمار الأجنبي وعدداً من الإصلاحات المالية ووضع تشريع لحقوق الملكية الفكرية.

٤٤- وأستطرد قائلاً إن العراق بلد غني بالنفط والغاز وإن مستوى التعليم عال بين أفراد شعبه فضلاً عن شدة طموحهم. وأشار إلى أن وضع سياسة اقتصادية تتمشى مع المعايير والممارسات الدولية سيتيح للعراق الفرصة ليكون شريكاً فعالاً في التجارة الدولية.

٤٥- ورغم جميع جهود العراق ومبادراته، فإنه لا يزال يواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تؤثر على مشروع الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على الانتقال إلى مبادئ الاقتصاد السوقي وإطاره القانوني. وتواجه وزارة التجارة تحديات في الجهود التي تبذلها لإقناع القطاع الخاص المحلي بزيادة تنمية أنشطته في إطار بيئة اقتصادية دينامية. وبوجه خاص، تواجه الحكومة العراقية التحدي المتمثل في جذب الاستثمار في بيئة مزعزعة. ومع ذلك، فقد قدمت اقتراحات لحكومات تتولى إدارة أسواق أخرى حرة سعياً لتنمية فرص التجارة والاستثمار. وتعتبر حكومة العراق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية خطوة مهمة تتيح الاندماج على نحو أكمل في الاقتصاد العالمي.

٤٦- وشكر ممثل **جيبوتي** مجلس التجارة والتنمية على قبول بلده كعضو، ووعد بأنه سيقوم بدور نشط في الأنشطة المقبلة للمجلس وغيره من هيئات الأونكتاد. كما أعرب عن تقديره لأمانة الأونكتاد على نوعيه عملها على أرض الواقع في وفي جنيف.

٤٧- وقال ممثل **رابطة حماية المستهلكين الأوغنديين** متحدثاً باسم **المجتمع المدني** إن استمرار تفاعل الأونكتاد مع منظمات المجتمع المدني قد ساعده على تعميم وتوجيه "آراء القاعدة الشعبية"عن التجارة العالمية والتنمية وإدماجهما في التيار الرئيسي بالتركيز على البلدان النامية. ولدى انعقاد جلسة الأونكتاد مع رابطة حماية المستهلكين الأوغنديين في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، حثت الرابطة الدول الأعضاء على تعزيز دور الأونكتاد في التجارة والتنمية الدوليتين، وعلى دعم تعهدها السياسي في الإدارة العالمية للتجارة وزيادة الموارد لتعزيز عمله في إطار الركائز الثلاث، ألا وهي البحث والتحليل، والمساعدة التقنية وبناء توافق الآراء.

٤٨- وذكّرت الرابطة الدول الأعضاء بالتعهدات التي كانت قد التزمت بها في المؤتمرات الدولية الأخيرة مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة والجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة لتوفير فرص العمل وتهيئة ظروف عمل للجماهير. وحثت الرابطة الأونكتاد على تحليل أثر مداخلات سياسة التجارة على السكان العاملين، بمن فيهم المزارعون، وعلى إجراء تحليل متعمق لنوع الجنس والأعمال التجارية التي تزاولها النساء والشباب في القطاع غير الرسمي وفي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

٤٩- افتتح السيد جيان شاندرا أشاريا (نيبال)، رئيس المجلس المنتهية مدة ولايته، الدورة الثالثة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

باء – العضو الجديد في المجلس

٥٠- وافق المجلس في جلسته (الافتتاحية) ٩٨٤، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، على الطلب الذي قدمته جيبوتي لتصبح عضواً في المجلس.

جيم – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٥١- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة الافتتاحية، السيد محمد ساليك ولد محمد لامين (موريتانيا)، رئيساً للمجلس في دورته الثالثة والخمسين.

٥٢- وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتبه لدورته الثالثة والخمسين وذلك بانتخاب ١٠ نواب للرئيس ومقرر. وبناء عليه، فقد كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس:	السيد محمد ساليك ولد محمد لامين (موريتانيا)
نواب الرئيس:	السيد أرسين باليحوتا (أوغندا)
	السيد خوان أنطونيو فرناندير بالاسيوس (كوبا)
	السيد أندريي لوغار (سلوفينيا)
	السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)
	السيد ألكس فان ميوفين (بلجيكا)
	السيد فردريك أرثور (النرويج)
	السيدة ليزا كارل (الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد إيوري أفاناسييف (الاتحاد الروسي)
	السيد محمد علي زاري زار (جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد ميغيل باوتيستا (الفلبين)
المقرر:	السيدة آنا إينيس روكانوفا (أوروغواي)

٥٣- ووفقـــاً للممارســـة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

دال- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٤- أقـــر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/53/1. وقرر تناول جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال في جلسات عامة.